الأمم المتحدة

A/62/PV.25

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٢٥**

الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إلكين (تركيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/62/478)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): إن لم يكن هناك أي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض على الجمعية اليوم؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سوف تقتصر البيانات إذن على تعليل التصويت.

وقد أوضحت الوفود مواقفها بشأن توصية اللجنة الخامسة في اللجنة وهي مبينة في الوثائق الرسمية ذات الصلة.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، على أن

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

وأود أن أذكّر الوفود أيضا بأن تعليل التصويت، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ كذلك، تحدد مدته بـ ١٠ دقائق؟

وقبل أن نبدأ في البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سوف نشرع في البت فيها بنفس الأسلوب المتبع في اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار المعنون ”جدول الأنصبة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق'' دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٦٢/١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٣٢ من جدول الأعمال.

البندان ٧٤ و ٧٥ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الثاني عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/62/284)

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الرابع عشر للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (A/62/172)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية قد أحاطت علما بالتقرير السنوي الثاني عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية قد أحاطت علما بالتقرير السنوي الرابع عشر للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد بايرون (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن أخاطب أعضاء الجمعية العامة. واليوم، وبصفتي رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أعرض التقرير السنوي الثاني عشر للمحكمة عن أنشطتها في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر A/62/284).

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص تهنئتي للرئيس كريم لانتخابه رئيسا للجمعية العامة.

ويبين التقرير أن دوائر المحاكمات التابعة للمحكمة ظلت تعمل بنشاط وبكامل طاقتها. وقد أصدرت أحكاما بحق خمسة متهمين، واتخذت ما يزيد على ٢٥٠ قرارا تمهيديا. وانتهت محاكمات خمسة متهمين آخرين وينتظرون إصدار الأحكام. إضافة إلى ذلك، تجري محاكمة ٢٢ متهماً. ووفقاً لتوقعاتنا، ستصدر أحكام ضد خمسة منهم في وقت مبكر من العام القادم. وحتى الآن، لا تزال قضايا المحتجزين الستة الباقين في المرحلة التمهيدية. وستكون جاهزة لبدء المحاكمات في مطلع عام ٢٠٠٨، حالما تسمح بذلك قدرة الدائرة الابتدائية وسعة قاعة المحكمة.

واستمعت دائرة الاستئناف وبتت في عدد متزايد من القضايا في الفترة من تموز/ يوليه ٢٠٠٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وصدرت أحكام استئناف تتعلق بستة أشخاص، وبذلك يصل عدد مَنْ استُكملت إجراءات استئنافهم إلى ١٩ شخصا. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، صدر ما يزيد

على ١٠٠ قرار تمهيدي وأوامر وقرارات تتعلق بالمرحلة التمهيدية. وينتظر أربعة متهمين أن تبت دائرة الاستئناف في قضاياهم. ونتيجة للأحكام العشرة المتوقع أن تصدرها دائرة الاستئناف في أوائل العام القادم، سيزداد عبء العمل عليها باطراد وبصورة كبيرة.

وظلت جهود المدعي العام، السيد حسن جالو، منصبّة على ضمان إلقاء القبض على المتهمين الفارين، لا سيما فيليسيان كابوغا. وتعمل دوائر المحكمة الثلاث باستمرار على زيادة توعية المجتمع الدولي بأهمية هذه المسألة. وقام المدعي العام، على وجه الخصوص، بمهام دبلوماسية في عدة دول وأوفد محققين لتعقب الهاربين. وعقب التقرير الذي قدمه ثلاثة مسؤولين من المحكمة، أقر مؤتمر الإنتربول الإقليمي الأفريقي التاسع عشر، في تموز/يوليه ٢٠٠٧، قرارا يناشد جميع المكاتب المركزية الوطنية تقديم المساعدة في إلقاء القبض على الفارين المتبقين. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ألقي القبض على ثلاثة منهم بالتعاون مع الإنتربول. وبالنيابة عن المحكمة، أود أن أتقدم بالشكر للإنتربول ووكالات إنفاذ القانون الوطنية، في البلدان التي أُلقي القبض فيها على الفارين، على الجهود التي بذلتها.

وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قلم المحكمة، برئاسة السيد أداما ديينغ، القيام بدور مهم جداً في عمل المحكمة بتوفير الدعم الإداري والقضائي لجميع المحاكمات. وأدت الجهود الدبلوماسية المستمرة التي يبذلها قلم المحكمة إلى تعاون الدول الأعضاء مع المحكمة بنجاح وتقديم المساعدة لها، بما في ذلك نقل الأشخاص الذين برأتهم المحكمة. فضلا عن ذلك، عمل قلم المحكمة بنجاح لتعزيز الصورة العامة لعمل المحكمة، وإثارة الاهتمام به بتنفيذ نطاق متنوع من أنشطة العلاقات العامة في رواندا. وأسهم البرنامج الإعلامي إسهاما كبيرا أيضا في بناء القدرة في رواندا من خلال تنظيم زيارات إلى مقر المحكمة وعقد جلسات تدريب وإنتاج برامج وثائقية ومنشورات أخرى.

وأؤكد للجمعية أن جميع أقسام المحكمة تنسق جهودها لإنجاز ولايتها وإنهاء عملها في أقرب وقت ممكن.

وإضافة إلى ذلك، تواصل المحكمة تنسيق جهودها مع جهود المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية في معالجة الآليات المتبقية اللازمة لإنجاز عملها وتعزيز إرثها.

إلا أن استمرار الدول الأعضاء في تقديم المساعدة والتعاون مهم جداً لإنجاز مهمتنا الحيوية بنجاح. كما أنه مهم جداً لتأمين إلقاء القبض على المتهمين الخمسة عشر الفارين. ويجب أن تدرك الدول الممثلة هنا اليوم المخاطر التي تهدد تحقيق العدالة الدولية إذا ظلوا فارين. ومن الواضح أن ولاية المحكمة، كما حددها مجلس الأمن، قد تقتضي اعتبار بعض الذين لا يزالون فارين مرشحين للمحاكمة أمام المحكمة نفسها. وتاريخ إلقاء القبض عليهم ونقلهم إلى المحكمة قد يؤثر على قدرة المحكمة على إنجاز جميع المحاكمات في المحكمة الابتدائية في حينه. كما أن إحالة القضايا وقضاء العقوبة بالنسبة للمدانين ونقل الأشخاص الذين تبرئهم المحكمة ونقل المدانين الذين قضوا مدة عقوبتهم جميعها مسائل تقتضي مساعدة الدول الأعضاء ويتعين معالجتها بسرعة، بينما تمضي المحكمة قدما في تصريف أعمالها. وتوجد أمام المحكمة حاليا ست قضايا تنتظر الإحالة.

إن تعزيز القدرة القضائية لرواندا عنصر رئيسي في ولاية المحكمة المتمثلة في تحقيق العدالة والاستقرار والمصالحة في المنطقة. وكما ورد في التقرير السنوي بالتفصيل، تقدم المحكمة في رواندا الدعم للقطاع القضائي والمجتمع المدني

والمؤسسات الأكاديمية من خلال برنامجها لبناء القدرة والإعلام.

وقد تسنى القيام بهذه الأنشطة وأنشطة أخرى عديدة بمساعدة مالية سخية من اللجنة الأوروبية وصندوق التبرعات الاستئماني للمحكمة، الذي أنشئ استجابة للقرار ٢٥١/٤٩، المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، لدعم برامج العمل الضرورية غير الممولة تمويلاً كافياً من الميزانية المقررة. وأدعو الدول الأعضاء إلى تزويد الصندوق بالموارد ودعم هذه المشاريع، التي تدافع عن إرث المحكمة وتفي بمعالم الإنجاز التي حددها مجلس الأمن.

وإنهاء المحاكمات سيتحقق بنجاح بفضل عمل موظفي المحكمة وتفانيهم الشديد. لكن، لا بد لي أن أشدد على أن قلم المحكمة لا يزال يواجه تحديات تتعلق بالاحتفاظ بالموظفين. فترك الموظفين للعمل في ازدياد. وما لم يتخذ إجراء ما لإبطاء هذه الظاهرة، فإن من المرجح أن تؤثر سلبا على استراتيجية الإنجاز. فمعدل الشواغر يزداد باطراد. وحتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وبلغت نسبة الشواغر ٢٠ في المائة بين الموظفين من الفئة الفنية فما فوق، حيث يواصل الموظفون ترك العمل في المحكمة والانتقال إلى وظائف أكثر استقرارا. وباقتراب المحكمة من إنهاء عملها، أدت صعوبة إلحاق موظفين جدد بالعمل إلى تفاقم هذه الحالة. وتناشد المحكمة الدول الأعضاء التوصل إلى آلية تعالج شواغلها لضمان توفير موارد كافية للمحكمة تمكنها من إنهاء عملها بنجاح وفي الوقت المحدد.

ويبين التقرير السنوي الثاني عشر أن المحكمة حققت مستوى أداء رفيع، وأن عبء العمل فيها تحت السيطرة. ويبين أيضا أن التزام المحكمة بولايتها، المتمثلة في تحقيق العدالة والمصالحة في رواندا وفي المنطقة، مع التمسك بالإجراءات الواجبة، لم يتزعزع.

وأود هنا أن أشيد بوجه خاص بجميع قضاة المحكمة، مع التشديد على القضاة المخصصين، الذين ظلوا يسهمون إسهاما عظيما في إنجازات المحكمة.

ومنذ أن ابتدأت المحكمة إجراءاتها، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ألقت القبض على ٧٥ شخصا من بين ٩٠ صدرت ضدهم لوائح اتهام، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق، جان كامباندا، و ١٤ عضوا آخر في حكومته المؤقتة في رواندا، وكذلك العديد من كبار القادة السياسيين والعسكريين، والصحفيين والمفكرين والقادة الدينيين وقادة الشباب ورجال الأعمال. وأصدرت المحكمة الابتدائية أحكاما ضد ٣٣ شخصا منهم؛ وحكم على ٢٨ شخصا منهم بالسجن لمدد تتراوح من خمس سنوات إلى السجن مدى الحياة، وبُرئت ساحة خمسة أشخاص منهم. وفي الـ ١٥ شهرا القادمة، ستحرص المحكمة على الانتهاء بسرعة من محاكمة الـ ٢٤ شخصا المتبقين، الذين ألقي القبض عليهم بالفعل، وعلى إلقاء القبض على بعض أو جميع الفارين الـ ١٥، وتقديمهم للمحاكمة. ولكنني متأكد من أن جميع الأعضاء يتفقون معي في أن فترة الـ ١٥ شهرا تمثل تحديا هائلا.

ويجب أن أذكّر بأن مجلس الأمن أوضح في القرار الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤))، أن الغرض من إنشاء المحكمة إحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى وإنهاء مفهوم الإفلات من العقاب بالنسبة للذين يرتكبون فظائع جماعية. ومن المهم أنه قد أنشئت مؤسسة قضائية لهذه الأغراض السياسية. ولأول وهلة، قد يقال إن المحكمة نجحت أو فشلت وفقا لمعايير سياسية معينة. ولكن هناك معايير قانونية يجب أن يقاس نجاح أو فشل المحكمة وفقا لها. وسيقال إنها نجحت أو فشلت من حيث موثوقية ونزاهة محاكماتها. وأُقر بأن الأهم من ذلك أن أفضل ما يخدم الغرض

السياسي الصريح من إنشائها هو نجاحها كمحكمة ونزاهة محاكماتها.

وفي حين أن المحكمة أدخلت إجراءات للإسراع في المحاكمات، فإن من الأهمية بمكان التأكد من عدم المساس بالحقوق الأساسية للمحاكمة النزيهة، بحيث لا يستطيع أي مراقب منصف أن يعتبر محاكماتها أو النتيجة النهائية لهذه المحاكمات غير عادلة. ومع ذلك، فإن الأثر السياسي لعمل المحكمة قد تجاوز بالفعل عدد الأشخاص الذين حاكمتهم وأصدرت أحكاما ضدهم. فمن خلال إجراءات المحاكمة والأحكام التي أصدرتها المحكمة، أنشأت سجلا أساسيا للانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في رواندا في عام ١٩٩٤. وأنشأت مجموعة مثيرة للإعجاب وغير مسبوقة من القواعد الفقهية المتعلقة بالقانون الجنائي الدولي الأساسي والإجراءات. وتوفر قراراتها وأحكامها الرائدة إرشادا ضروريا للمحاكم الوطنية والدولية المنشأة لإنفاذ القانون الإنساني الدولي، مثل المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الجنائية الدولية. وقد أثرت وستظل تؤثر على الإصلاحات القانونية والدستورية في رواندا وفي منطقة البحيرات الكبرى.

ومن بين الإسهامات الأساسية والدائمة التي قدمتها المحكمة إقامة العدالة لشعوب رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى. فالعدالة عنصر أساسي للسلام والمصالحة. ولا يمكن تحقيق سلام دائم ما لم يتوفر منظور موثوق للعدالة الدولية يوحد، على مستوى أعلى، شعوب رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى، الذين عانوا من جرائم شنيعة ارتكبت في عام ١٩٩٤. ويصدق هذا القول الآن كما كان يصدق قبل ١٢ عاما، عندما عرض القاضي المتوفى ليتي كاما أول تقرير سنوي للمحكمة أمام هذه الهيئة، وشدد فيه على أنه ”إذا لم تُقَم العدالة فقد لا توجد نهاية للكراهية“. (انظر A/51/PV.78، الصفحة ٧)

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء الجمعية العامة على دعمهم المكرس للمحكمة على مدى السنين. فقد كان هذا الدعم فعالا في نشر الممارسة المشتركة في جميع أنحاء العالم المتمثلة في مكافحة إفلات المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد البشرية وجرائم إبادة جماعية من العقاب.

إنني أقف أمام الجمعية لأكرر التزامنا الثابت بالولاية التي أُنيطت بالمحكمة وبتنفيذ استراتيجيتها للإنجاز وتحقيق العدالة وتقديم الأشخاص الذين يتحملون معظم المسؤولية عن أعمال الإبادة الجسيمة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في رواندا في عام ١٩٩٤ أمام العدالة. ولن يكتمل عملنا إلى أن نجرم أو نبرئ المتهمين، ونحقق العدالة لضحايا الجرائم الجسيمة التي ارتُكبت، ونضع سجلا للحقائق يمكن أن يساعد على تحقيق المصالحة في رواندا. وأطلب ممتنا استمرار مساعدة الدول الأعضاء لنا في سعينا للوفاء بالتزامنا بإنهاء المحاكمات وضمان فوز العدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.

السيد بوكار (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أمثُل أمام الأعضاء اليوم للمرة الثانية بوصفي رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، لأعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي الرابع عشر للمحكمة (انظر A/62/172).

وقبل أن أبدأ، أود أن أتقدم بالتهنئة للرئيس كريم على انتخابه مؤخرا رئيسا للجمعية العامة. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن امتناني العميق لأعضاء الجمعية لدعمهم الحاسم للمحكمة منذ إنشائها. وأود أن أعترف بأنه بدون

هذا الدعم، لما مثّلت المحكمة الدولية، منارة في تطوير وإنفاذ العدالة الدولية، وآلية للنهوض بسيادة القانون في منطقة يوغسلافيا السابقة مثلما هي اليوم.

وفي بياني اليوم، أود أن أتأمل للحظة في أثر عمل المحكمة على اعتقاد لم يكن قد اختبر بعد، وقت إنشاء المحكمة، بأن القانون الجنائي الدولي ليس قابلا للتنفيذ فحسب، بل إنه قادر على الإسهام في استعادة السلام والأمن الدوليين. وعلى أثر التقارير التي تفيد بارتكاب فظائع لا توصف في إطار الصراع في يوغوسلافيا السابقة، حينما عزم مجلس الأمن بحكمته على إنشاء محكمة جنائية دولية، فإنه فعل ذلك بدون وجود سابقة وبدون ضمان حقيقي يذكر بما إذا كان يمكن لعمل هذه المحكمة الدولية أن يكلل بالنجاح.

وفي الواقع، لم تدلل المحكمة على أن القانون الجنائي الدولي قابل للتنفيذ فحسب، بل تصرفت أيضا بوصفها حفازا لانتشار المحاكم الدولية المخصصة الأخرى أو المحاكم المختلطة التي تقوم بإدارة العدالة الجنائية الدولية، فيما يتعلق برواندا وسيراليون وكمبوديا وتيمور الشرقية ولبنان، وبطبيعة الحال، بوصفها حفازا لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة. وكان لإنجازات المحكمة أثر عميق على قرار إنشاء هذه الهيئات وعلى أهمية الفقه القضائي الموضوعي والإجرائي للمحكمة في نجاح هذه المؤسسات. وعلى المستوى العملي، دعمت المحكمة الدولية أيضا هذه المؤسسات من خلال عمليات إعارة ونقل موظفينا ذوي الخبرة وتنظيم حلقات العمل التدريبية. والرسالة التي وجهتها المحكمة وأوضحتها الآن جميع المؤسسات الخليفة رسالة واضحة – فلن يكون هناك أي إفلات من العقاب حيثما وجدت الإرادة الدولية.

وفي الإبلاغ عن التقدم الذي أحرزته المحكمة، لا بد أن استرعي انتباه الجمعية إلى أن المحكمة الدولية تشكل أيضا نموذجا من حيث الكفاءة. وعلى سبيل التوضيح، فإن معظم الأرقام الحالية تبين أن المحكمة أصدرت لوائح اتهام بحق إجمالي ١٦١ متهما، مع استكمال المحاكمات وإجراءات الطعون ضد ١٠٩ من هؤلاء الأشخاص حتى الآن، إذا أخذنا حكم الاستئناف المقرر أن يصدر غدا في قضية هاليلوفيتش في الحسبان أيضا. وحاليا، فإن الإجراءات المتعلقة بسبع قضايا تخص ثمانية أشخاص تنتظر الاستئناف. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع تقديم الطعون في قضية تتعلق بثلاثة أشخاص. وهناك أيضا ٢٥ شخصا متهمون في سبع قضايا رهن المحاكمة. ولا ينتظر المحاكمة سوى ١٢ متهما، وللأسف، ما زال هناك أربعة فارين. وإذا أخذنا في الاعتبار أن معظم القضايا قد نظرت في المحكمة الابتدائية وفي الاستئناف، فقد أصدرت المحكمة الدولية أكثر من ثلاثة أضعاف عدد الأحكام القضائية التي أصدرتها المحاكم الجنائية الدولية الأخرى والمحكمتان الدوليتان، مجتمعة. وبعبارة أخرى، ما زالت كفاءة المحكمة لا تضاهى حتى اليوم.

وفي الوقت الحاضر، تعمل المحكمة الدولية بسرعة لم يسبق لها مثيل، إذ أنها تعقد سبع محاكمات بشكل متزامن في قاعات المحاكمة الثلاث التي لديها. وبغية إدارة هذه المحاكمات، ينظر عدد من القضاة المخصصين في قضيتين بالترادف، إما بوصفهم قضاة كاملين أو بوصفهم قضاة احتياطيين. وبناء على ذلك، ينظر العديد من القضاة في القضايا من الصباح الباكر إلى المساء. وإضافة إلى ذلك، يقوم عدد من القضاة الدائمين بالتحضير لمحاكمات جديدة بينما يصدرون الأحكام في قضية أخرى، ويباشرون محاكمات جديدة، كلما أمكن، بينما يعملون بشأن حكم معلّق. وجميع قضاة المحاكم الابتدائية في المحكمة الدولية، الدائمين والمخصصين، يعملون بأقصى طاقاتهم.

وبالمثل، أتم قضاة الاستئناف عاما منتجا بشكل غير عادي، حيث أصدروا عددا قياسيا من الأحكام بلغ

١١ حكما، في قضايا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على حد سواء، بما في ذلك إصدار سبعة أحكام في الأشهر الستة الماضية، وذلك بالإضافة إلى إصدار مئات القرارات التمهيدية وأكثر من ٣٠ قرارا بشأن المراجعة وإعادة النظر، وقرارين بشأن إهانة المحكمة.

وبصفتي رئيس المحكمة الدولية، شعرت بالتشجيع للالتزام والتفاني اللذين أبداهما جميع قضاة المحكمة لبلوغ أهداف استراتيجية الإنجاز بدون التضحية بالإجراءات الواجبة في المحاكمات والاحتفاظ بالدعم الحاسم للمجتمع الدولي. وأثق في أن الجمعية العامة ستشاركني هذا التقدير.

وإضافة إلى الأحكام التي تصدرها المحكمة، فإنها ما فتئت تركز على ضمان أن تستفيد البلدان التي دارت على أراضيها الصراعات بأكبر قدر ممكن من عملها. ومن خلال قدرتها على إحالة القضايا التي تشمل متهمين من الرتب المتوسطة والدنيا إلى محاكم المنطقة، عملا بالقاعدة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، فإن المحكمة الدولية تساعد على إنشاء تلك المحاكم لتكون بوصفها المحاكم الوطنية الرائدة للنظر في قضايا جرائم الحرب محليا.

وفي إطار الالتزام بضمان أن تتوفر لدى محاكم المنطقة القدرة على النظر في قضايا جرائم الحرب وفقا للمعايير الدولية، رحب قضاة المحكمة الدولية بحضور أعضاء محاكم المنطقة إلى المحكمة الدولية في عدة مناسبات للمشاركة في مناقشات الموائد المستديرة وحلقات العمل كما أنهم سافروا إلى المنطقة شخصيا للمشاركة في مؤتمرات محلية، حيث تسنى لهم تبادل تجاربهم وخبراتهم بشأن مجموعة كبيرة من المواضيع.

وأدت تلك الاجتماعات إلى إقامة شراكة متزايدة بين قضاة المحكمة الدولية وقضاة المحاكم المحلية، وبتلك الروح قامت المحكمة الدولية مؤخرا بتعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بغية تمكين السلطات القضائية المحلية من تقديم الالتماسات إلى قضاة المحكمة مباشرة للحصول على المعلومات الخاضعة للحماية التي تحتفظ بها المحكمة والمتصلة بالإجراءات المحلية. وأهمية فتح مواد المحكمة الدولية لتلك المحاكم أمر بالغ الأهمية للمحافظة على إرث المحكمة من خلال استمرار نظر المحاكم المحلية في قضايا جرائم الحرب.

وإضافة إلى ذلك، طور المدعي العام علاقات تعاونية متوازية مع المدعين العامين للمحاكم في المنطقة من خلال الدورات التدريبية والمؤتمرات والحلقات الدراسية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. وكان دور مكتب المدعي العام أساسيا أيضا في توفير المواد ذات الصلة للسلطات في المنطقة وفي منح إمكانية الحصول المباشر على قواعد البيانات الإلكترونية للمحكمة، عند الاقتضاء، بغية تيسير محاكمة المدعين العامين المحليين لمجرمي الحرب المزعومين الذين لم توجه المحكمة الدولية لوائح اتهام بحقهم.

وبينما عمل القضاة والمدعي العام مع السلطات القضائية وسلطات الإدعاء العام ذات الصلة، ومن خلال برنامج المحكمة للتوعية، واصل قلم المحكمة أيضا جهوده لتوعية السكان المحليين بغية نشر الوعي بعمل المحكمة وتوفير المعلومات وإمكانية الحصول على أحكام المحكمة وقراراتها. وكان هذا العمل مفيدا في حصول العمل الذي تؤديه المحكمة على دعم السكان في المنطقة وفي تعزيز المحاكمة المحلية لمرتكبي جرائم الحرب.

وإذ تقترب المحكمة الدولية من إنجاز ولايتها، أهمية كفالة القدرات القضائية المحلية تزداد إلحاحا. فهذه المحاكم المحلية هي التي ستواصل ما اعتبره الإرث الحقيقي للمحكمة

الدولية – وهو إسهامنا في إنهاء الإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، لا بد للمجتمع الدولي أن يكفل حصول المحاكم المحلية على الموارد اللازمة لضمان نزاهة محاكمات الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي. وعلى وجه الخصوص، ألاحظ الحاجة إلى تدريب إضافي لموظفي السجون وإلى تهيئة ظروف للاحتجاز تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وبينما تلوح في الأفق المواعيد النهائية لإستراتيجية إنجاز المحاكمات، فإن المحكمة الدولية تركز اهتمامها أيضا على المسائل الأخرى ذات الأهمية لإرثها. وبالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حددت المحكمة المسائل العالقة الإثنتي عشرة التي ستبقى بعد الانتهاء من القضايا المدرجة حاليا في جدول أعمالها. وتتعلق تلك المسائل بقضايا هامة مثل الفارين من العدالة حتى الآن، وحماية الشهود، وإنفاذ الأحكام وتخفيفها، وطلبات إعادة النظر في الأحكام، والمحفوظات.

وتعمل المحكمة حاليا مع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالمحاكم الدولية المخصصة، لكفالة استمرار وجود آليات للعناية بكل هذه القضايا وضمان استمرار سلامة أعمال المحكمة. وفي ذلك الصدد، قدمت في أيلول/سبتمبر من هذا العام، ورقة نهائية بشأن مسائل الإرث. وستواصل المحكمة عملها مع الفريق العامل في الأشهر القادمة.

إن إنجاز ولاية المحكمة في الوقت المحدد يرتبط دائما بمسألة تعاون دول المنطقة، بما في ذلك فيما يتصل باعتقال الأشخاص الذين ما زالوا فارين من العدالة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، اعتقل اثنان من الستة الفارين من وجه العدالة المدرجين في قائمة المحكمة الدولية منذ وقت طويل، وتم نقلهم إلى لاهاي، وهم زدرافكو توليمير من البوسنة والهرسك في أيار/مايو ٢٠٠٧، وفلاستيمير دور ديفيتش من الجبل الأسود في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتمت عمليتا الاعتقال هاتان بالتعاون مع الحكومات في المنطقة: فقد ساعدت صربيا وجمهورية سربسكا، وهي كيان تابع للبوسنة والهرسك، في إلقاء القبض على توليمير، وساعدت صربيا والجبل الأسود في اعتقال فلاستيمير دورديفيتش.

وفي حين تقدر المحكمة الدولية تعاون تلك الدول في اعتقال هذين الفارين من العدالة، فإنها ما زالت تشعر بالإحباط إزاء استمرار عجز المجتمع الدولي عن اعتقال بقية الفارين من العدالة. ولا نصدق أن أحدا لا يعرف أماكن وجود هؤلاء الفارين، ونرى أن استمرار العجز عن اعتقالهم، ولا سيما اعتقال رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، إهانة للعدالة وسيادة القانون فيما يتعلق بالإفلات من العقاب. والواقع أن هذا العجز يتنافى وذات المبادئ التي أعلنها المجتمع الدولي وأنشئت المحكمة على أساسها. وبناء على ذلك، مرة أخرى أحث كل الدول على التقيد بالتزاماتها الدولية بتنفيذ الاعتقال الفوري لجميع هؤلاء الفارين من العدالة. فبدون اعتقالهم ومحاكمتهم، لن تكتمل مهمة المحكمة الدولية.

وثمة مسألة أخرى تتعلق بتعاون الدول وهي نقل الشهود وإنفاذ أحكام المحكمة الدولية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، استطاع قلم المحكمة أن يتوصل إلى اتفاقين إضافيين بشأن نقل الشهود ذوي الحساسية الخاصة، واتفاقين بشأن إنفاذ الأحكام مع بلجيكا ومع أوكرانيا التي تعد أول دولة من أوروبا الشرقية تدخل في مثل هذا الاتفاق. وعلى الرغم مما ينطوي عليه ذلك من تقدم، تطلب المحكمة من جميع الدول التي لم تدخل بعد في أي من هذه الاتفاقات أن تفعل ذلك، حتى يتسنى تشاطر عبء العدالة الدولية على نحو أفضل.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألة أخرى ذات أهمية ملحة بالنسبة لي بصفتي رئيس المحكمة الدولية، وهي الاحتفاظ بموظفي المحكمة المؤهلين والموهوبين وبقضاتها. إن كفاءة المحكمة الدولية تنبع مباشرة من التزام وتفاني الأفراد الذين يضطلعون بأنشطتها. وإن القضاة والموظفين الذين توظفهم المحكمة الدولية دافعهم المبدأ السامي المتمثل في خدمة قضية العدالة الدولية ورغبتهم في تحقيق العدالة لضحايا الصراع. غير أن العمل في المحكمة لا يخلو من ضغوط فيما يتصل بضرورة تعجيل وتيرة أعمالنا من أجل الالتزام بمواعيد استراتيجية الإنجاز، وعمليات التقييم وإعادة التقييم المستمرة لأساليب عملنا من أجل المحافظة على مستويات الكفاءة الحالية وزيادتها، ومسألة استمرار الدعم من المجتمع الدولي، وبطبيعة الحال الضغوط بشأن المستقبل.

وكلنا نعلم أن المحكمة ستنتهي من أعمالها في المستقبل القريب، وأنه سيتعين على من كرسوا لها سنوات عديدة من الخدمة أن يبحثوا عن فرص عمل جديدة. ولقد ساعدتنا الدول الأعضاء في تحسين أحوال وشروط عمل موظفينا وزيادة فرص تدريبهم، ونتطلع إلى استمرار دعمها لنا ونحن نقترب من مرحلة تخفيض عدد موظفي المحكمة. وسنواصل العمل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة لوضع تدابير قد تزيد من فرص العمل أمام موظفينا ونحن نقترب من مرحلة الانتهاء. وأذكر هنا، مع القلق، أن الموهوبين من الموظفين يتركون الآن الخدمة مع المحكمة لقبول فرص عمل أكثر جاذبية مع مؤسسات أخرى تكرس نفسها لقضية العدالة الدولية، بما في ذلك عروض من هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وأحث الجمعية العامة على ألا تغض الطرف عن أثر مغادرة الموظفين لنا على إنجاز أعمال المحكمة الدولية في الوقت المحدد لها. ودعم الدول الأعضاء لسياسات مناسبة للاحتفاظ بالموظفين يكتسي أهمية حاسمة.

وأجد لزاما عليّ أيضا أن أعرب للجمعية العامة عن قلقي فيما يتصل بالاحتفاظ بقضاة المحكمة. ويدرك أعضاء الجمعية المسألة قديمة العهد المتعلقة بأحوال وشروط خدمة قضاة المحكمة الدولية، وعلى وجه الخصوص التمييز الذي يتعرض له قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تقدير استحقاقاتهم المتعلقة بمعاشاتهم التقاعدية مقارنة بقضاة محكمة العدل الدولية. ولسوء الطالع، من المحتمل، أن يؤدي عدم حل هذه المسألة بطريقة مواتية إلى مغادرة عدد من أكثر قضاة المحكمة خبرة، الذين سيضطرون إلى ترك العمل مع المحكمة للحصول على استحقاقات تتصل بالمعاشات التقاعدية في مجالات عملهم الوطنية. وليست هذه حالة مؤاتية لإنجاز أعمال المحكمة بطريقة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت. وأدعو أعضاء الجمعية إلى أن يدرسوا بدقة هذه القضية وآثارها الأوسع نطاقا المحتملة، قبل اتخاذ قرار ملزم بشأن هذه المسائل.

لقد تحققت الإنجازات الجديرة بالثناء للمحكمة الدولية حتى الآن بفضل الدعم الثابت الذي يقدمه أعضاء الجمعية العامة. واستطاعت المحكمة الدولية بمساعدتهم أن تبرهن للعالم على أن من الممكن مكافحة الإفلات من العقاب مع التقيد باتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

ومع ذلك، لا بد لي أن أكرر التأكيد على أن استمرار دعم الجمعية العامة ستكون له أهمية حيوية أكبر من أي وقت مضى في هذه السنوات القلائل الأخيرة من ولاية المحكمة. وأدعو الدول الأعضاء جميعها إلى مساعدتنا على الوفاء بالتزامنا بالوصول بأعمال المحكمة إلى نهاية ناجحة. وهذا ليس ضروريا لكفالة إنجاز الأعمال التاريخية للمحكمة فحسب، بل هو أساسي الأهمية أيضا لقضية العدالة الدولية وكوسيلة للتصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ووسيلة لتعزيز حقوق الإنسان.

ومع كل محاكمة ناجحة، تعزز المحكمة الدولية أسس نظام دولي للعدالة الجنائية لا يزال في طور البداية، يتكون من عدد متزايد من المؤسسات القضائية الدولية التي تعمل في شراكة منسقة مع الولايات القضائية المحلية. وسيشكل الدور الريادي الذي اضطلعت به المحكمة الدولية، ومجموعتها التي لم يسبق لها مثيل منن الممارسات وقانون القضايا أهم إنجاز لها، وسيكون استمرار أعمالها عن طريق المحاكمات المحلية لمجرمي الحرب في المنطقة هو إرثها الحقيقي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لدولة السيد إيفو سانادر، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا.

السيد سانادر (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرفي العظيم لي أن أشارك في مداولات هذه الدورة للجمعية العامة المكرسة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (محكمة يوغوسلافيا). لقد أصغيت بأقصى الاهتمام إلى عرض رئيس محكمة يوغوسلافيا، سعادة القاضي فاوستو بوكار، لتقرير المحكمة الجنائية السنوي (A/62/172). وإننا نقدر عمل القاضي بوكار تقديرا بالغا. ويسعدني أيضا أن محكمة يوغوسلافيا تقدر تعاون كرواتيا معها.

وأود أن أشدد على أن جمهورية كرواتيا كانت أحد المدافعين الأوائل عن تأسيس محكمة يوغوسلافيا – لا كبلد متضرر من الحرب فحسب، وإنما أيضا كبلد ملتزم بإقامة مؤسسة دولية مكرسة لمقاضاة المجرمين بقصد إقامة العدالة الدولية. والآن، بعد ١٤ سنة، نلاحظ مع الرضا أن عددا من أهداف ولاية المحكمة ورسالتها قد تحقق. فقد تمت مقاضاة بعض من كبار مرتكبي الجرائم، واستعيد السلام، والثقة ما فتئت تزداد. لكن مجال التحسن ما زال واسعا. ومن دون التحليل المناسب لعمل محكمة يوغوسلافيا لن يتسنى لنا استقاء العبر الثمينة للمستقبل. وبوضع المستقبل نصب أعيننا يتعين علينا أن نقيّم عملها باستفاضة ونظرة ناقدة.

دور محكمة يوغوسلافيا، والرسائل التي تنبعث منها من خلال الممارسة، تتسم بأهمية فائقة، لا سيما وأن البشرية تتعرض للتحدي بلا انقطاع. وبالمقاضاة المناسبة والعادلة للمسؤولين عن جرائم الحرب والفظائع المرتكبة في الماضي في أماكن مثل فوكوفار وسربرنتسه ورواندا، إنما نثبط أيضا همة الآخرين المستعدين أو العازمين على إتيان نفس الأعمال اليوم – أو الضالعين فيها بالفعل – في أماكن مثل دارفور.

ونؤمن بقوة بأن أحد مرامي إصلاح منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يكون تحسين دور مؤسسات الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه في منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفي توفير الحماية ورفع لواء القانون الإنساني وفرض سيادة القانون بصورة عامة. إن التمسك الصارم بالقانون الإنساني وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي عنصر جوهري لتحقيق عالم أكثر سلما وعدلا، وتعميم الأمن البشري وتعضيد التعاون الأمين بين الناس والأمم. وإن المقاضاة على جرائم الحرب وأخطر الخروقات للقانون الإنساني يجب كفالتها بصورة تامة.

وهذا يضع في بؤرة التركيز دور ومسؤوليات المؤسسات القائمة، بما فيها محكمة لاهاي. وفي قضايا كثيرة كانت المحكمة أداة للعدالة ولتثبيت القيم الإنسانية. ولكن لا يجوز لأي مؤسسة أن تكون محصنة ضد الانتقاد. فالتحليل الملائم لعمل المحكمة لا يطعن في استقلاليتها؛ بل إنه الطريقة الوحيدة للتعلم من التجربة لمنفعة العدالة الدولية.

كفالة نتيجة عادلة للمقاضاة هي الطريقة الوحيدة لإثباط همة أولئك الذين قد تسول لهم أنفسهم، اليوم أو في المستقبل، أن يكرروا جرائمهم. وإن العقاب العادل يعطي

قدرا من الاحترام للضحايا. والعقاب العادل يخدم أيضا الحقيقة ويفتح الطريق أمام السلام الدائم والأمن والمصالحة.

وبوضع ذلك في الحسبان أتيتُ لأعرب لهذه الجمعية عن سخط شعب كرواتيا من الحكم الصادر مؤخرا عن المحكمة الابتدائية في قضية مستشفى فوكوفار، المتعلقة بمذبحة المرضى في مزرعة أُفكرا. وفي رسالتي المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر٢٠٠٧ (A/62/378، المرفق)، أبلغت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة حسب الأصول.

فوكوفار مدينة مطلة على الدانوب تقع على الحدود الشرقية لكرواتيا. وسكانها، شأنهم شأن سكان أي مدينة في أي جزء آخر من العالم، لم يريدوا سوى العيش في سلام والعمل من أجل بناء مستقبل مزدهر. لكن فوكوفار تعرضت في عام ١٩٩١، أثناء العدوان على كرواتيا، لهجوم على يد قوة ضخمة تابعة لما يسمى بالجيش الشعبي اليوغوسلافي. ذلك الهجوم خُطط له بدقة عالية، وتسلسل المسؤولية فيه واضح بين القيادتين العسكرية والسياسية لنظام ملوسفيتش في بلغراد. وأثناء الهجوم كان الجيش الشعبي اليوغوسلافي ممسكا بالقيادة سواء بالقوة أو كأمر واقع، ومسيطرا على كل القوات الصربية، بما فيها قوات الدفاع الوطنية والوحدات شبه العسكرية. وقد شارك عشرات الآلاف من القوات في العدوان وفي الحصار على فوكوفار.

وقد دكت مئات الدبابات المدينة بالقصف طيلة أشهر وسوّيت مبانيها بالأرض. والقبور الجماعية الـ ٥٢ التي اكتشفت فيما بعد في منطقة فوكوفار تشهد على شدة الهجمة. واستخدمت السفن الحربية والطائرات المقاتلة بصورة عشوائية من قبل الجيش الشعبي اليوغوسلافي. وطُردت أسر من ديارها بالآلاف في ما أصبح يعرف فيما بعد بالتطهير العرقي. وإن الناجين من حصار فوكوفار تشردوا والتجأوا إلى ٥٧٠ مكانا في شتى أرجاء العالم.

فوكوفار هي المكان الذي ارتُكبت فيه أبشع الجرائم في أراضي جمهورية كرواتيا أثناء العدوان الصربي على يد نظام ملوسفيتش. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، بعد أن احتلت القوات الصربية المدينة، اقتيد ٢٦١ مريضا من مستشفى فوكوفار إلى مزرعة أُفكرا، حيث جرى تعذيبهم وقتلهم عمدا. ومن بين ٢٠٠ جثة استُخرجت من القبور وفُحصت، تم التعرف على ١٩٠ ضحية؛ وما زال ٦١ ضحية مفقودين. والوثائق عن أجساد الأشخاص الذين تم التعرف عليهم تؤكد بلا شك أنهم كانوا الأشخاص الذين اقتيدوا من مستشفى فوكوفار. وتلك الوثائق سُلِّمت إلى محكمة يوغوسلافيا، وإن مذبحة أفكرا أضافها المدعي العام إلى لائحة الجرائم ضد سلوبودان ملوسفيتش في عام ٢٠٠١.

المذبحة التي ارتُكبت في مزرعة أُفكرا، بسبب طبيعتها المروعة وقسوتها الفظة، والضعف الشديد للضحايا، تحتل مكانة خاصة بين الجرائم المرتكبة في العالم المعاصر. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بعد ١٦ سنة، أصدرت الدائرة الابتدائية لمحكمة يوغوسلافيا حكما فيما يتعلق بثلاثة من كبار المسؤولين الرسميين بالجيش الشعبي اليوغوسلافي. وقد صدر حكم بالسجن ٢٠ سنة على ميل مركسفيتش و ٥ سنوات بحق فسلين سليفانكانن، بينما تمت تبرئة ميروسلاف راديتش.

ذلك الحكم استُقبل في كرواتيا وفي كل أنحاء العالم بالذعر. فهو يتناقض مع الحقائق المعروفة والموثقة بصورة جيدة والمتعلقة بإثبات المسؤولية. لقد اعتبرت المحكمة مذبحة أفكرا حالة معزولة ليست جزءا من سياسة لنظام تسلسل القيادة فيه يرجع إلى مقر القيادة العسكرية للجيش الشعبي اليوغوسلافي والى الزعامة السياسية السابقة في بلغراد. ورغم أن الأشخاص الثلاثة الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام كانوا متورطين في جرائم حرب لا تحصى في فوكوفار وسلافونيا الشرقية، فإن الادعاء العام قصر اتهاماته على مذبحة أفكرا،

كونها الأشهر والأفضل توثيقا. وربما توقع الادعاء العام بأن الجرائم المريعة المرتكبة في أفكرا كانت كافية لاستصدار أقصى الأحكام بالسجن، لكن ذلك لم يحصل.

لا ريب في أن سوء معاملة المرضى في مستشفى فوكوفار وقتلهم كانا نتيجة أعمال غير قانونية متعمدة ارتكبتها سلطة الاحتلال. لذلك، يحق لنا أن نسأل لماذا تجوهلت اتفاقيات جنيف، التي أُدرجت مبادئها في النظام الأساسي لمحكمة يوغوسلافيا، في تحديد جرم ضباط الجيش الشعبي اليوغوسلافي أولئك؟ جريمة أفكرا لم تكن حادثة منعزلة. وجرائم الحرب لا تبدأ في مسرح الجريمة؛ كما أنها لا ترتكب بحسب الظروف القائمة في ميدان المعركة فقط. هذه الجرائم كانت قد سبقتها سياسات خلقت ظروفا من العنف المستقبلي، والهدف منها كان التطهير العرقي لتلك الأراضي الكرواتية وطرد السكان غير الصرب منها.

هذا شيء تدعمه حقيقة أنه، منذ أواخر آب/أغسطس ١٩٩١، بدأت تظهر قبور جماعية لا في أراضي سلافونيا الشرقية فحسب، وإنما أيضا في أجزاء أخرى من كرواتيا تعرضت للعدوان، مثل بنوفينا، وسلافونيا الغربية، وليكا. وحتى الآن تم اكتشاف ١٤٣ قبرا جماعيا أُخرجت الجثث منها. واحتوت هذه المقابر الجماعية، أكثر ما احتوت، على رفات مواطنين عاديين بقوا في ديارهم بعد الاحتلال، وعلى رفات أسرى الحرب.

وأصيب العالم بالصدمة عندما حدثت مذبحة فوكوفار. وبعد ستة عشر عاما، تلت تلك صدمة جديدة. وتشعر كرواتيا بعميق الأسى إزاء الظلم الذي لحق بالكرواتيين في فوكوفار بالتهوين من قدر هذه الجريمة اللاإنسانية المتعمدة التي لا سبيل إلى إنكارها في حكم المحكمة الابتدائية. ولا يقتصر هذا الإحساس على كرواتيا وحدها: فلقد فجّر الحكم العديد من ردود الفعل السلبية بين المجموعات الدولية لحقوق الإنسان، والأشخاص المرموقين، والمسؤولين الحكوميين، والبرلمانيين، بما في ذلك اللجنة البرلمانية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وكرواتيا. وضحايا هذه الفظائع تفتقدهم كثيرا عائلاتهم والشعب الكرواتي. وأود أن أتوخى الوضوح في هذا الشأن. إنني أعيد إلى أذهانكم أقسى ذكريات تلك الأيام، لأنني أؤمن إيمانا قويا بأنها يجب أن تكون تذكرة للعالم اليوم.

وفي هذا تتجلى مسؤولية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أكثر ما تتجلى، لأنه ليس هناك شيء يشجع على ارتكاب الجريمة أكثر من الإفلات من العقاب. ولهذا السبب على وجه التحديد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩٣.

وتتوقع كرواتيا، بناء على استئناف من المدعي العام، أن تقوم دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بإجراء دراسة دقيقة مرة أخرى لهذا الحكم، وأن تتصرف وفقا للولاية الواضحة التي أناطها بها مجلس الأمن. ونطالب بتحقيق العدالة لجميع الضحايا في فوكوفار وأماكن أخرى. وهذه مسألة ذات أهمية فائقة لمستقبل العدالة الجنائية الدولية.

إنها مسألة ذات أهمية فائقة لأن كل الجرائم فردية، ويجب عدم ربطها بأية دولة. وينبغي أن يساعد الإنصاف، والحقيقة، والعدالة على إقفال صفحات التاريخ الحديث في جنوب شرقي أوروبا. وكرواتيا على استعداد لأن تقود المسيرة في هذا المسعى. ونأمل أن تختار القوى والقيادة السياسية ذات الاتجاه الديمقراطي في صربيا بعد ميلوسيفيتش نفس الاتجاه. ومن شأن ذلك أن يزيد من تعزيز الثقة والتعاون الإقليميين وأن يكفل السلم والاستقرار الدائمين في المنطقة. ومن الشروط الأساسية لذلك تسليم اثنين من أسوأ مجرمي الحرب المتهمين سمعة، كاراديتش وملاديتش، المتهمين

بجرائم الحرب المرتكبة في فوكوفار وسلافونيا الشرقية. وبهذه الطريقة يتسنى تحقيق العدالة بصورة وافية.

ولقد أتى الاتهام الموجه ضد ميلوسيفيتش في وقت متأخر أكثر مما ينبغي بعد الجرائم البشعة المرتكبة في كرواتيا، لذا فإنه لا يمكن أن يصبح رادعا لارتكاب جرائم جديدة، لا في كرواتيا فحسب، وإنما أيضا في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو. فلقد جعل موته من المستحيل على الحكم الصادر ضده أن يبين بجلاء ظهور سياسة قائمة على العدوان والارتكاب المنهجي لجرائم الحرب وتمثل إطارا لكل الجرائم الفردية الأخرى التي ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة، بغض النظر عن مرتكبيها.

وعلاوة على ذلك، لم تقدم أي اتهامات ضد فيليكو كاديفيتش وبلاغوجي أديتش، قائدي الجيش الشعبي اليوغوسلافي اللذين كان لهما دور هام في تنفيذ تلك السياسة بالوسائل العسكرية، وكذلك على الأقل عن طريق مسؤولية القيادة، وربما أيضا عن طريق الاشتراك في مخطط إجرامي مشترك مسؤول عن العديد من جرائم الحرب.

ويمكن أيضا إجراء تحسينات في عدد من المجالات الأخرى، وتؤكد كرواتيا من جديد، في هذا الشأن، التزامها بمواصلة التعاون التام مع المحكمة، واستعدادها كعضو مسؤول وذي مصداقية في المجتمع الدولي، لأن تمديد العون والمساعدة بغية تمكين المحكمة من الوفاء بالمهام التي أوردتها.

ولقد أثبت النظام القضائي الكرواتي نضجه بإجراء محاكمات منصفة وحرة، حتى لأكثر الحالات حساسية. وكان من نتيجة ذلك أن أبدت المحكمة ثقتها بالنظام القضائي الكرواتي بإحالة قضيتي الضابطين الكرواتيين آديمي ونوراك إلى المحكمة الكرواتية. وكرواتيا على استعداد لأن تتولى في إطار استراتيجية الإنجاز للمحكمة، التي نؤيدها تمام التأييد، المسؤولية عن جميع الحالات المتبقية التي يدخل فيها مواطنون كرواتيون.

ومسألة المعاقبة على جرائم الحرب مرتبطة بالمسؤولية بالمعنى الأوسع للكلمة. فهي تتصل بمسؤولية المجتمع الدولي عن كفالة فعالية منع الصراع وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والقانون الإنساني وسيادة القانون عامة. كما أنها تتعلق بالحالة الراهنة السائدة في العالم. ولننظر فيما حولنا. إن الدليل على اللاإنسانية، والعنف، والمعاناة البشرية واضح لا لبس فيه.

ورسالتي من على هذه المنصة واضحة ومباشرة: ينبغي ألا يكون لدى أي أحد، في أي مكان، أدنى شك في أنه لن يسمح للجرائم ضد البشرية، كلها أو أي منها، بأن تمضي دون عقاب. وتلك هي مسؤوليتنا المشتركة. وعندئذ وحده يمكننا أن نوجد عالما أفضل للأجيال القادمة. وترى كرواتيا أن الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها في كفاحنا المشترك من أجل المستقبل – مستقبل يبث الأمل في الأجيال الجديدة، ويوجد فيه عالم أكثر سلاما وعدلا.

ويجب أن يكون العالم مكانا أفضل غدا. وهذه هي مسؤوليتنا اليوم. فضحايا فوكوفار يستحقون إقامة العدل.

السيد تافاريس (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. والبلد المرشح جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والمرشحان المحتملان ألبانيا والجبل الأسود، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا، كلها تؤيد هذا البيان.

يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. فالمحكمتان تقدمان مساهمة قيمة من أجل بلوغ الهدف المشترك المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي جريمة

الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. كما أنهما تضطلعان بدور أساسي في تطوير القانون الجنائي الدولي بوضع مدونة قانونية واسعة، وعلى الأخص فيما يتعلق بجريمة الإبادة الجماعية. وكان من بين الإسهامات الهامة للقانون القضائي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي المرتكبة بنية مبيتة بغية تدمير مجموعة مشمولة بالحماية يمكن أن تشكل في حد ذاتها جريمة إبادة جماعية. وبتقديم مرتكبي هذه الجرائم الشديدة البشاعة إلى المحاكمة، ساعدت المحكمتان على تقوية سيادة القانون وتعزيز الاستقرار والمصالحة الطويلي الأجل في البلقان وفي رواندا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود الدؤوبة التي تبذلها المحكمتان للوفاء باستراتيجيتهما للإنجاز، ويواصل حث المحكمتين كلتيهما على تعزيز التقدم المحرز من قبل. وفي الوقت نفسه، يحث الاتحاد الأوروبي الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) لتمكين المحكمتين من إنجاز أعمالهما على سبيل الاستعجال. ويطلب الاتحاد الأوروبي، بصفة خاصة، إلى جميع الدول المعنية أن تضاعف جهودها لتعجيل اعتقال وتسليم المتهمين الذين ما زالوا فارين من العدالة. وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما تماما بالعمل على تقديم راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش إلى العدالة.

ولقد اعتمد الاتحاد الأوروبي موقفين مشتركين من أجل دعم التنفيذ الفعال لولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بغرض تجميد الأصول المالية للمتهمين الفارين من العدالة، وفرض حظر على سفر الأشخاص الذين يساعدون الأفراد ممن وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الاتهام بالهروب من العدالة. وتُعالج مسألة التعاون مع المحكمة أيضا في سياق عملية تحقيق الاستقرار والانتساب. والتعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة شرط مفروض على بلدان عملية الاستقرار والانتساب، وهي كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، للمضي قدماً في العملية. ومنذ عام ٢٠٠٣، طلب من بلدان عملية الاستقرار والانتساب أن تؤيد المواقف المشتركة. وعندما تختتم المحكمة ولايتها، ستتولى هذه البلدان المسؤولية الرئيسية عن تحقيق العدالة لضحايا هذه الصراعات. لذلك من المهم أن يتعاون القضاء والشرطة في بلدان المنطقة بغية تفكيك الشبكة التي تقدم الدعم للذين يحتمل أنهم فارون. وينبغي ألا تتدخل الحكومات بإجراءات المحاكمات المحلية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بجهود صربيا الأخيرة لتحسين التعاون مع المحكمة. إلا أن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن التعاون الكامل بين صربيا والمحكمة شرط أساسي لاستكماله عملية الاستقرار والانتساب.

واسمحوا لي أن أتناول أيضا بعض المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. يرحب الاتحاد الأوروبي بإنجازات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا منذ آخر مرة ناقشنا فيها هذه المسألة قبل عام تقريباً. فقد ذكر القاضي دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في بيانه أمام مجلس الأمن بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أن مجموع عدد القضايا التي انتهت الدائرة الابتدائية من النظر فيها بلغ ٢٧ قضية، شملت ٣٣ متهماً. ولا تزال أربع قضايا متعددة المتهمين وتشمل ١٧ متهماً تمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه المحكمة في المحاكمات الجارية حالياً.

وبالنسبة للأشخاص المدانين، يوجد ستة منهم مسجونين في مالي، بينما بقي الأشخاص المدانون الآخرون في المحكمة في أروشا. إضافة إلى ذلك، أبرمت المحكمة

اتفاقات لتنفيذ الأحكام بالسجن مع بنن وسوازيلند وفرنسا وإيطاليا والسويد. ويشجع الاتحاد الأوروبي بقوة الدول على إبرام اتفاقات مع كلتا المحكمتين لنقل الشهود وإنفاذ الأحكام.

وتعزيز نظام القضاء الرواندي وتحسين قدرته على محاكمة القضايا التي تحيلها إليه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا هدف يدعمه الاتحاد الأوروبي دعماً كاملاً. وهو يتماشى تماماً مع قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وتقدم المحكمة الدولية الدعم للهيئات القضائية المحلية والمدعين العامين في المنطقة، كما هو مبين بالتفصيل في استراتيجية الإنجاز.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً ببرنامج الإعلام الذي تديره المحكمة الدولية لرواندا وأعماله التي تمت من خلال مختلف المبادرات، خاصة برنامج إعلام المحكمة، وبرامج زيادة الوعي داخل رواندا، والجهود التي تبذل لتعزيز العلاقات مع المؤسسات الأكاديمية في رواندا، وتطوير وسائط الإعلام فيها، وتطوير تعاون نشط مع منظمات المجتمع المدني في رواندا، وتقديم المساعدة لهذه المنظمات.

وتواجه المحكمة الدولية لرواندا تحديين جديرين بالذكر – الفارون الذين صدرت ضدهم لوائح اتهام وإحالة القضايا المقترحة إلى رواندا. ويوجد حالياً ١٧ فاراً صدرت ضدهم لوائح اتهام، من بينهم فيليسيان كابوغا. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالقبض على الفارين الذين صدرت ضدهم لوائح اتهام، وتسليمهم. أما بالنسبة لإحالة القضايا، فيرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها رواندا لتعزيز نظامها القضائي وبناء قدرتها لمحاكمة القضايا المحالة إليها من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولا ريب أن قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولا ريب الذين يملكون القرار النهائي بشأن الإحالة.

ختاماً، لن يُكتب النجاح للمحكمتين بدون التزام قوي من جانب الدول بالتعاون معهما حسب التزاماتها القانونية. ومن المهم جداً تعزيز هذا الالتزام واستمراره مع اقتراب المحكمتين من المراحل النهائية من عملهما. ولن ينتهي هذا العمل حتى يمثُل رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ويمثُل فيليسيان كابوغا أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولذلك، يجدد الاتحاد الأوروبي مناشدته القوية للدول الأعضاء بغية الوفاء بالتزاماتها الدولية بالقبض على الفارين وتسليمهم إلى لاهاي وأروشا دون أي تأخير. فالتأخير المستمر في تسليم المتهمين يعرض للخطر تنفيذ استراتيجيات الإنجاز في الوقت المحدد لها.

ويجب ألا يبعث المجتمع الدولي رسالة مؤداها أن مرتكبي أخطر جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية يمكن أن يفلتوا من العقاب. ببساطة، الإفلات من العقاب خيار لا وجود له.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم أستراليا ونيوزيلندا، وبلدي كندا.

اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالإشادة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. فقد أسهم عملهما في ضمان قدر أكبر من مساءلة الذين يرتكبون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال قتل جماعي. وبعملهما هذا، طورت المحكمتان مجموعة من القواعد الفقهية المتعلقة بمسائل متعددة من القانون الجنائي الدولي لم يسبق لها مثيل. وقد مهدت هاتان المحكمتان الجنائيتان الطريق لمحاكم جنائية دولية أخرى، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية.

ومن المقرر أن تنهي كلتا المحكمتين المحاكمات التي لم يبت فيها بعد في السنتين القادمتين. والاهتمام الذي أولته

كل من المحكمتين لاستراتيجية إنجازها تشجع أستراليا وكندا ونيوزيلندا، ونرحب بإعادة تعيين المدعي العام حسان جالو والمدعية العامة كارلا ديل بونتي، اللذين سيستمران في تقديم خبرتهما ومعرفتهما للمحكمتين في إنجاز أعمالهما.

وتقدم الدول الثلاث دعمها الكامل لتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز لكلتا المحكمتين. ونرحب أيضاً بجهود إحالة قضايا تتعلق بمتهمين متوسطي ومتدني الرتب للقضاء الوطني كجزء من استراتيجيتي الإنجاز لكلتا المحكمتين. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن جميع القضايا المحالة ينبغي أن تتم المحاكمات المتعلقة بها على نحو يمتثل امتثالاً كاملاً لأعلى مستويات المحاكمة العادلة. ونشجع المجتمع الدولي على المساعدة على تقوية النظم القضائية الوطنية، حيثما اقتضى الأمر ذلك، دعماً لاستراتيجية الإنجاز الشاملة. وبالنسبة للنظم القضائية الوطنية، نرحب ترحيبا خاصا بقرار رواندا إلغاء عقوبة الإعدام رسمياً. فهذا القرار الهام سيزيد من تعزيز تطوير حقوق الإنسان.

بيد أنه كي يتسنى للمحكمتين إنجاز أعمالهما، من المحتم استسلام جميع المدانين الذين لا يزالون فارين. ونلاحظ بارتياح أنه تم في العام الماضي إلقاء القبض على فلاستيمير دورديفيتش وزدرافكو توليمير وتسليمهما للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. بيد أنه يتعين اتخاذ مزيد من الإجراءات، بما في ذلك استسلام رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش وفيليسيان كابوغا فوراً. والدول التي لا تزال توفر الحماية لهؤلاء الفارين من العدالة الدولية لا تقوض الجهود المشتركة التي نبذلها لمكافحة الإفلات من العقاب فحسب، بل تقوض أيضاً التزامها بسيادة القانون.

(تكلم بالفرنسية)

ولدى بدء كل من المحكمتين بتنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بها، يتعين إيلاء مزيد من الاهتمام لما يسمى بمسائل الإرث – وهي الإجراءات الهامة والعملية، والمعقدة أحياناً، التي يتعين اتخاذها على المستوى القضائي وعلى مستويات أخرى، والأنشطة التي يتعين القيام بها متى تمت محاكمة آخر متهم. وفي هذا الصدد، ننوه مع التقدير بالخطط الموضوعة لإجراء دراسة بشأن مستقبل محفوظات المحاكم. وتشجع كل من كندا واستراليا ونيوزيلندا المحاكم على أن تجعل معالجة هذه المسائل إحدى أولوياتها وأن تعمل في تعاون وثيق مع المحاكم الجنائية الدولية الأخرى، كالمحكمة الخاصة لسيراليون، من أجل تبادل الأفكار والتجارب.

وأستراليا ونيوزيلندا وكندا من المؤيدين بقوة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وسوف تواصل تقديم مساعدتها لهما وهما تتصدران المسيرة نحو تعزيز المساءلة على الجرائم الدولية. ونهيب بجميع الدول أن تقدم مساعدتها للمحكمتين وأن تدعم جهودهما المبذولة لإنجاز أعمالهما ضمن الإطار الزمني المتفق عليه.

وفي الختام، لقد أنجزت هذه المحاكم الكثير، ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك بدون دعم منا.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تأييد النرويج المستمر وتقديرها الكامل لإنجازات المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة ولمستوياتهما الرفيعة، كما يظهر في الأحكام الدقيقة الحيثيات التي أصدرتها المحكمتان والتقريرين السنويين المعروضين علينا. ونود أن نشكر رئيسي المحكمين على تقريريهما المفصلين والمفيدين، اللذين يتجلى فيهما التقدم المحرز خلال الفترة قيد الاستعراض.

وأعمال المحكمتين، كما نرى دائما، تسهمان في إقامة العدل لصالح ضحايا الجرائم الجماعية المرتكبة. وسوف تخلّفان إرثا من الفقه الدولي يمكن أن تهتدي به المحاكم في

المستقبل، وأن يردع عن ارتكاب تلك الجرائم الجسيمة في المستقبل، وأن يمنع الإفلات من العقاب بالنسبة للجناة الذين يحتمل أن يرتكبوها. وهما بذلك تسهمان في تطوير العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب الفظائع الجماعية بشكل عام.

ونحن نثني على كلا المحكمتين لالتزامهما بالوفاء باستراتيجية الإنجاز، مع كفالة اتباع المعايير الواجبة في الأصول القانونية واحترام المبادئ القانونية الأساسية.

ووفقا لتقرير المحكمة الجنائية لدولية ليوغوسلافيا السابقة، اختتمت المحكمة إجراءاتها القضائية ضد ١٠٦ أشخاص من بين المتهمين البالغ عددهم ١٦١ متهما حتى الآن. ولأول مرة في تاريخ المحكمة، كانت الدوائر الابتدائية الثلاث تجري سبع محاكمات في نفس الوقت، وتتعلق ثلاثة منها بـ ١٨ متهما. علاوة على ذلك، أصدرت دائرة الاستئناف عددا قياسيا من القرارات، منها ١١ حكما في العام الماضي، وصدر سبعة منها في الأشهر الستة الماضية.

وقد انتهت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من إجراءات محاكمة ٣٣ شخصا متهما حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال محاكمات ٢٢ من المتهمين مستمرة في قضايا مختلفة. وهناك ثمانية معتقلين في انتظار المحاكمة. وقد أصدرت دائرة الاستئناف عددا كبيرا من القرارات، منها أربعة أحكام استئناف فيما يتعلق بستة أشخاص.

ويؤكد تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن نجاح استراتيجية الإنجاز سوف يظل متوقفا على مساعدة الدول وتعاونها. ونتفق مع ذلك كل الاتفاق. ونناشد جميع الدول أن تبرهن، ليس بمجرد الأقوال، ولكن أيضا من الوجهة العملية، على تعاونها الكامل مع المحكمتين. وكلما اقتربت أعمال المحكمة من الانتهاء، من الأهمية بمكان أن تمنحها الدول دعمها بدون تحفظ. واحترام جميع الدول لالتزاماتها المالية وسدادها لاشتراكاتها المقررة في مواعيدها أمر في المقام الأول من الأهمية.

كذلك يجب أن تفي الدول الأعضاء بالتزامها بالقبض على الهاربين وإحالتهم إلى المحكمتين دون إبطاء. ونثني على المدعين العامين لجهودهما في ضمان القبض على الهاربين الباقين، ونحث الدول المعنية على التعاون بشكل كامل مع المحكمتين.

وليس من المقبول أن يتجنب مرتكبو أخطر الجرائم الدولية الإجراءات القانونية. ولن تؤدى الرسالة الرئيسية للمحكمتين ما لم يقدم المتهمون الحاصلون على أعلى الرتب للعدالة.

وللنرويج اتفاق مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بشأن تنفيذ الأحكام وهي تتعاون عن كثب مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عدة مجالات. والحاجة ماسة إلى أن تبرم مزيد من الدول اتفاقات متعلقة بإنفاذ الأحكام. ومن غير المعقول أن يتكفل عدد قليل من الدول الأعضاء بهذه المسؤولية الهامة.

ونعرب عن تأييدنا القوي للأنشطة الخارجية التي تقوم بها المحكمتان وبتواصلهما مع الأجهزة القضائية المحلية وتعاونهما معها. وكما جاء في تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سوف يساعد التواصل مع الأجهزة القضائية المحلية على كفالة تمتع المحاكم المحلية بالقدرة على مواصلة أعمال المحكمة في المستقبل.

ويجب أن تحترم جميع الدول التزامها الدولي بالتعاون فيما يتعلق بطلبات تقديم المساعدة الكاملة والفعالة للمحكمتين. وينطبق هذا فيما يتعلق بالشهود والدعم المالي والمادي وتقديم المساعدة العملية في تنفيذ الأحكام. وينبغي أن تبرهن جميع الدول بإجراءات نشطة وعملية على التزامها نحو المحكمتين.

وسوف تتمسك النرويج بالتزامها طويل الأجل إزاء نجاح المحكمتين في إنجاز الولايات الموكولة إليهما من جانب مجلس الأمن.

السيد ايفريموفيتش (صربيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أعرب عن احترامي لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي فاوستو بوكار. ولا بد أيضا من توجيه تقدير خاص للمدعية العامة الرئيسية السيدة دل بونتي، التي تدلي ببيان أمام وزراء الاتحاد الأوروبي اليوم في لكسمبورغ. ونعرب عن تقديرنا الرفيع لجهودهما ولمساهماتهما في تعزيز القانون الدولي والمعايير الأخلاقية بتقديمهما مرتكبي أخطر الانتهاكات للقانون الإنساني وقانون سير الحرب خلال الصراعات المأساوية في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

ونرحب بما جاء في التقرير من اعتراف بتعاون السلطات الصربية ذات الصلة مع مكتب الادعاء، ويمكنني أن أؤكد لكم أن هذا التعاون سوف يستمر ويتسع نطاقه في المستقبل. فلا يمكننا بدون تضافر الجهود أن نحل القضايا المعلقة الخاصة بالقبض على الهاربين المتبقين، وبخاصة راتكو ملاديتش وآخرون.

وثمة اختلافات في الرأي واعتراضات من مكتب الادعاء، وبخاصة فيما يتعلق بمستوى التعاون المقدم من سلطاتنا المعنية. وقد كنا ننتقد إجراءات المحكمة بخصوص نقاط معينة. غير أن مساهمة المحكمة إيجابية بشكل عام وباقية الأثر وبادية للعيان. والفعالية في محاكمة الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب وتقديمهم للعدالة أمر حتمي ومن الشروط المسبقة لعملية المصالحة وللحياة السلمية في إقليم يوغوسلافيا السابقة. والطريق الوحيد لإنجاز ذلك هو بأن ينأى كل من المجتمعات الوطنية بنفسه، من خلال العملية القضائية القانونية، عن الجرائم الجسيمة التي ارتُكبت في الماضي. وهذا جزء لا غنى عنه من عملية الانضمام إلى التكامل الأوروبي والقيم المشتركة.

والاستكمال الناجح لتعاوننا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا هو أحد أهداف الحكومة الصربية، وهو ما يعبر عن توافق عام في الآراء على أنه من مصلحة صربيا أن تتخذ كل التدابير المطلوبة لإتمام ذلك التعاون بشكل سريع وفعال. وينبغي ألا يكون هناك شك في أننا ملتزمون بالوفاء بالتزاماتنا الدولية في هذا الصدد.

وأود أن أشير إلى أنه، قبل مجرد بضعة أيام، قرر مجلس الأمن القومي الصربي تقديم مليون يورو لمن يوفر معلومات تؤدي إلى تحديد مكان راتكو ملاديتش وبالتالي إلى اعتقاله. أما بالنسبة إلى الآخرين الذين اتهمتهم لاهاي، فقد تم تخصيص ٢٥٠ ٠٠٠ يورو لمن يقدم معلومات عن ستويان زوبليانين وغوران هاديتش.

إننا نؤيد استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا تأييدا كاملا، على النحو الوارد به في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ولا شك أن الشرط الأساسي لنجاح هذه الاستراتيجية هو قدرة المحاكم المحلية على أن تتولى المحاكمة في القضايا التي تحيلها إليها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا وفقا للمعايير القانونية الدولية. وإن إحالة المحكمة الدولية لقضايا إلى السلطات القضائية الوطنية ساعدتنا بسبل كثيرة على بلوغ أعلى مستوى من الثقة بين حكومات منطقة البلقان والمؤسسات الدولية. وبالمثل، فإن إحالة مثل هذه القضايا القانونية إلى السلطات القضائية الوطنية تسهل أيضا التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا.

ويسعني أن أؤكد للجمعية أنه بإمكان سلطاتنا القضائية الوطنية الآن، نتيجة لإصلاحات كبيرة، أن تتولى المحاكمة القانونية لأكثر القضايا تعقيدا. واسمحوا لي أن

أسترعي انتباه الأعضاء إلى أن ثمة قضيتين هامتين في المحاكم حاليا تتعلقان بجريمتين ارتكبتا في كرواتيا وكوسوفو، هما قضية أوفكارا السيئة الصيت وقضية سوفا ريكا، على التوالي.

ولقد قام رئيس وزراء صربيا بإبلاغ الأمين العام، في رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، بعزم صربيا إطلاق مبادرة في المنطقة لنقل الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية إلى البلدان التي ينتمون إليها. وطالبت صربيا رسميا ممثلي حكومة البوسنة والهرسك وحكومة كرواتيا بدعم تلك المبادرة.

ونحن جميعا ندرك أنه لا يوجد قانون يقضي بتقادم جرائم الحرب، والسلطات القضائية الوطنية، بما في ذلك سلطات صربيا، ملزمة بإجراء محاكمات لمثل هذه القضايا في المستقبل. إن التجربة الدولية تذكرنا بأن تقديم من ارتكبوا جرائم حرب إلى العدالة يظل دائما التزاما قانونيا وأخلاقيا.

السيد نسينغيمانا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر القاضي دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على عرضه للتقرير السنوي الثاني عشر عن عمل المحكمة.

فيما نقترب من نهاية ولاية المحكمة، يصبح من الأهم للأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى أن تركز اهتمامها على تركة المحكمة والقضايا المتبقية. ومن أهم تلك القضايا وثائق ومواد المحكمة. وتود حكومة رواندا وشعبها الحصول على هذه الوثائق – التي تحكي قصة تاريخنا المؤلم – على أن يتم نقلها إلى رواندا بعد عام ٢٠٠٨، حيث يمكن أن تشكل أساسا هاما لمركز دولي للتعليم والبحوث يعنى بمنع الإبادة الجماعية. ونحن نتطلع إلى اتخاذ مجلس الأمن لقرار مبكر في هذا الشأن، وكذلك إلى دعم المجتمع الدولي لإنشاء المركز.

وفي الوقت الذي نرحب ببرامج المحكمة لتدريب السلطة القضائية الرواندية، يجب تعجيل تلك الجهود بشكل كبير نظرا لاستراتيجية الإنجاز. ولذلك ندعو المحكمة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الصدد وبالتعاون مع الحكومة. ونرحب أيضا بأنشطة التوعية، رغم أنه ما زال يتعين بذل الكثير من الجهد لنشر المعلومات عن عمل المحكمة في المناطق والقرى التي كانت الأكثر تضررا من الإبادة الجماعية.

لقد رحبت رواندا بإحالة القضايا إلى السلطة القضائية الوطنية، أي إلى رواندا بصفة رئيسية. وتم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بإحالة القضايا. وحكومة رواندا ملتزمة بمواصلة استعداداتها لتحقيق هذا الهدف. وصدر قانون أساسي لتنظيم جميع المسائل القانونية المتعلقة بإحالة القضايا إلى رواندا. وتم اتخاذ ترتيبات أخرى لضمان استيفاء جميع الشروط المحددة في المادة ١١ مكررا. وقد مكنتنا شراكتنا مع مكتب المدعي العام من إحراز تقدم كبير في هذه المجالات.

وأعلنت رواندا عدة مرات، أمام الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن إحالة القضايا إلى محاكمنا أمر أساسي حتى يتحقق العدل في المكان الذي ارتكبت فيه الجرائم. ومن شأن ذلك أن يستكمل أيضا وأن يعزز سياسات الحكومة الجارية حاليا والرامية إلى تحقيق المصالحة، التي هي أمر أساسي في ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. بالإضافة إلى ذلك، ومن الناحية العملية، سيكون إجراء المحاكمات أقل تكلفة وأكثر كفاءة، حيث أن الأدلة والشهود هم في الغالب داخل البلد.

لم تعد عقوبة الإعدام مسألة مثيرة للقلق فيما يتعلق بنقل المحاكمات، حيث أن البرلمان الرواندي قد اعتمد مؤخرا تشريعا يلغي تلك الممارسة.

ولا يقل عن ذلك أهمية مسألة نقل المدانين لتنفيذ العقوبات في رواندا. ونعتقد أنه يجب أن يقضي المدانون من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عقوباتهم في رواندا، المكان الذي ارتكبوا فيه الجرائم، وينبغي أن يشاهدوا وهم يقضون

فيها عقوباتهم. واستمرار التأخير في هذا المجال يتسبب بضرر جسيم للعملية ولسمعة المحكمة الدولية. ونحن نحث الجهات المعنية على اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة هذا الوضع.

وتقدر رواندا الجهود التي بذلتها السلطات الألمانية للقبض على أوغوستين نغيراباتواري في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

ولكن فيما يتعلق بمسألة الفارين الذين لم يقبض عليهم بعد، وعلى وجه الخصوص فيليسيان كابوغا والعقول المدبرة الرئيسية للإبادة الجماعية، فإننا نناشد الدول الأعضاء مرة أخرى أن تتعاون فيما بينها بشكل وثيق لكفالة عدم فرار هؤلاء المتهمين من العدالة. واستراتيجية الإنجاز لا تمثل استراتيجية خروج بالنسبة لالتزاماتنا الجماعية بمحاكمة مصممي ومخططي الإبادة الجماعية. وهناك معلومات جيدة نوعا ما عن أماكن تواجد العديد من الفارين، ولكن التقدم نحو القبض عليهم ما زال ضئيلا. ونعتقد أنه ينبغي اتخاذ تدابير لتأمين تعاون كل الدول في إلقاء القبض على الفارين وتقديمهم إلى المحاكمة، ولمساءلة كل من لا يفعل ذلك.

وأود أن أختتم بالإعراب عن تقديرنا العميق للمجتمع الدولي ولبلدان بعينها على مواصلة الدعم للمحكمة من خلال الأنصبة المقررة والتبرعات على حد سواء. وإذ نبدأ المرحلة الأخيرة من عمل المحكمة، فإننا نحث الدول الأعضاء على أن تستمر في التزامها بتوفير التمويل الكافي للمحكمة لكي تضطلع بعملها بكفاءة عبر تحويل الأنصبة المقررة بدون شروط وفي وقتها.

وأود كذلك أن أشكر رئيس المحكمة وفريقه على عملهم لضمان تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

السيد بريتشا (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، القاضي فاوستو بوكار، على التقرير السنوي الرابع عشر للمحكمة (A/62/172). وقد درست حكومة البوسنة والهرسك التقرير المقدم من رئيس المحكمة بالعناية الواجبة.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لإشادة اللجنة بالجهود المبذولة من جانب حكومة البوسنة والهرسك على كل المستويات من أجل تحقيق التعاون المرضي مع المحكمة، لا سيما على المستوى العملي. وأود اغتنام هذه الفرصة لكي أكرر تأكيد التزام بلدي الراسخ بالتعاون الكامل مع المحكمة، وهذا الالتزام أكدت عليه وأثبتته الجهود الحثيثة والتدابير الإضافية المتخذة في الميدان التي تستهدف شبكات الدعم للأشخاص الفارين، وبالتالي تضييق الخناق على هامش المناورة لأولئك المتهمين الذي لم يقبض عليهم بعد.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى تعاون دائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة للبوسنة والهرسك، التي أنشئت في آذار/مارس ٢٠٠٥، ومكتب مدعي عام الدولة في البوسنة والهرسك. وقد حقق هذا التعاون تقدما كبيرا في اتخاذ الإجراءات القضائية لعدد من قضايا جرائم الحرب، وإذ أحيلت خمس قضايا من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأسعدنا كثيرا أن نجد ملاحظات إيجابية للغاية في الفقرة ٨٦ من التقرير فيما يتعلق بأنشطة الهيئات القضائية الوطنية التي أشرت إليها أعلاه.

وستواصل البوسنة والهرسك دعم عمل المحكمة والتعاون مع مكتب المدعي العام. وموقف البوسنة والهرسك هو أنه ينبغي للمحكمة أن تستمر في عملها حتى الانتهاء من محاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم الحرب، وعلى الأخص في قضيتي الفارين رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر القاضي روكار من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والقاضي بايرون من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على عرض تقريري المحكمتين.

ويشيد وفد بلدي بالمحكمتين على الخطوات التي تتخذانها لضمان تحقيق استراتيجية الإنجاز لكل منهما. وبصفة خاصة، نرحب بالتدابير المتخذة لتعزيز كفاءة المحكمتين في سير المحاكمات من خلال إجراء عدد كبير من المحاكمات المتزامنة، وإدخال تعديلات على القواعد الإجرائية لغرض تعجيل سير المحاكمات، والاستخدام الأمثل للقضاة المخصصين.

وبما أن استراتيجية الإنجاز بالنسبة للمحكمتين لها إطار زمني محدد، وبصرف النظر عن الخطوات المتخذة من جانب المحكمتين لتعزيز الكفاءة، فإن بعض القضايا، التي بسبب التقادم وعدم إمكانية القبض على المعتقلين، لا بد من إحالتها إلى المحاكم الوطنية. ولذلك، فإن الإحالة إلى المحاكم الوطنية أمر أساسي لتحقيق استراتيجية الإنجاز وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وتحقيقا لهذا الهدف، فإننا نشيد بالبلدان المختلفة التي قبلت قضايا من المحكمتين. ولكننا حريصون على أن نرى البلدان التي ارتكبت فيها الجرائم تتولى المسؤولية بقبول إحالة القضايا من المحكمتين. ولذا نرحب بكل الجهود لتوفير المساعدة الفنية لتلك البلدان بغية تمكينها من إصلاح نظام العدالة والسجون من أجل استيعاب القضايا من المحكمتين. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن إصلاح قطاع العدالة عنصر أساسي في إعادة البناء في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع وبأنه يسهم في إصلاح القطاع الأمني.

وبالنسبة للمحكمتين، ما زال هناك أشخاص متهمون لم يقبض عليهم، ومن بين هؤلاء بعض المتهمين رفيعي المستوى، أو من اتهموا بارتكاب جرائم ينبغي مقاضاتها على المستوى الدولي. ومن الأهمية بمكان أن يمثل هؤلاء المتهمون الفارون أمام العدالة، وندعو إلى التعاون الكامل مع المحكمتين من أجل اعتقالهم وإخضاعهم للمحاكمة. ويدعو وفد بلدي إلى التعاون فيما بين الدول ومع المحكمتين.

وحقيقة أن المحكمتين تسعيان لإنجاز عملهما تعني أن علينا كفالة توفير الموارد الكافية لهما ليتمكنا من استكمال عمل وولاية كل منهما. وبوصفنا دولا، علينا أن نستمر في توفير التعاون فيما يخص سفر الشهود وملاحقة الفارين وتقديمهم إلى العدالة، والقبض على المتهمين ونقلهم، وإعادة تأهيل الأفراد الذين تبرئهم المحكمتان.

وبالإضافة إلى ذلك، علينا أن نعالج مسألة تركة المحكمتين وتأمين المحافظة على إنجازاتهما. وقد أنشئت المحكمتان من جانب مجلس الأمن وفقا لمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، إذ ننظر في تركة وإنجازات المحكمتين، يجب أن نقيم عملهما على أساس مساهمتهما في صون السلم والأمن الدوليين.

يقال إن السلام غير ممكن بدون عدالة. ونحن نعتقد أن المحكمتين أسهمتا إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار والسلام في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ولكن لا بد أن يستمر العمل من أجل توطيد تلك الإنجازات وتأمين المحافظة على تركة المحكمتين. وهذا العمل يتضمن التأكد من أن التقادم لن يدع أيا من الفارين يفلت من العقاب. ومن الأهمية بمكان أن تحفظ سجلات المحكمتين وأن تودع في أمكنة تسمح للأجيال القادمة بالوصول إليها واستخلاص العبر من عمل كلتا المحكمتين.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر رئاسة المحكمتين على تقريريهما السنويين عن عمل هاتين الهيئتين.

ونلاحظ العمل النشط الذي قامت به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في السنة الماضية. ونرحب بإحالة قضايا من وجهت إليهم المحكمة التهم على الهيئات القضائية الوطنية، ونعتقد أن ذلك سيمكّن من كفالة التنفيذ في الوقت المناسب لاستراتيجية الإنجاز ضمن المواعيد النهائية التي حددها مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه من الهام زيادة الجهود لتطوير النظام القضائي الرواندي، بما في ذلك تعزيز قدراته على محاكمة الأفراد الذين أحالت عليه المحكمة قضاياهم.

وقد حققت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في العام الماضي بعض التعجيل والتحسين لفعاليتها في إصدار الأحكام القضائية، لا سيما من خلال إدخال تعديلات على نظامها الداخلي ونظامها المعني بالأدلة. ويحيط علما بإلقاء القبض على زدرافكو توليمير وفلاستيمير جورجيفيتش وتقديمهما إلى المحكمة. ونأمل أن يشكل ذلك أيضا عنصرا إيجابيا لإنجاز عمل المحكمة في الوقت المناسب. ونعتقد أنه ينبغي تكريس المزيد من الجهود النشطة لإحالة قضايا المتهمين إلى المحاكم التابعة لدول يوغوسلافيا السابقة كي تنظر فيها. ونحيط علما بعمل المحكمة في مجال حماية الشهود من أجل القضايا المعروضة على المحكمة. ونناشد هيئات دولية أخرى أن تساعد المحكمة في تلك المهمة.

وما زال الاتحاد الروسي يتشبث بموقفه المبدئي القائل أن عمل المحكمتين ينبغي إنهاؤه ضمن الإطار الزمني الذي حددته استراتيجية الإنجاز. ونرى أن عدم تقديم فليميان كابوغا وأراتكو ملاديتش وأرادوفان كاراديتش أو غيرهم من المتهمين إلى المحكمة لا يمكن اعتباره تبريرا للقيام بتمديد لا نهاية له لعمل تلك الهيئتين.

ونؤمن بأنه ينبغي للمحكمتين ، في هذه المرحلة النهائية والموضوعية من عملهما، أن يركزا قسطا من جهودهما على التفكير في الخيارات المتاحة لتسوية الجوانب التنظيمية لاستكمال عملهما، بما في ذلك، على نحو خاص، صيانة المحفوظات ونظم المعاشات التقاعدية للقضاة. ونرى أن تلك العملية ستكون فعالة وستمكن حقا من إنجاز المهام الحالية للمحكمة في الوقت المناسب دون إلزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بنفقات مالية إضافية.

السيد إيهوزو (بنن) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. والمجموعة الأفريقية ممتنة لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المشتركة بشأن تقريري المحكمتين الجنائيتين الدوليتين المنشأتين لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي في رواندا والدول المجاورة وفي إقليم يوغوسلافيا السابقة.

ونشكر الرئيسين والمدعيين العامين للمحكمتين على التقريرين الشاملين اللذين قدموهما عن الأنشطة الجارية للمحكمتين لدى الاضطلاع بولايتهما، وعلى إسهامهما القيّم في مكافحة إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي من العقاب. وتشكل الفعالية المتزايدة التي أبانت عنها المحكمتان دليلا واضحا على التزامهما بقضية العدالة التصالحية الدولية وباستراتيجيتهما المعنية بالإنجاز.

وترى المجموعة الأفريقية أن الفضل في التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتهما للإنجاز يعود إلى العوامل الأساسية التالية: الفعالية التي أبانت عنها رئاسة المحكمتين في تكييف ولايتهما بالتركيز على مقاضاة ومحاكمة أرفع القادة الكبار الذي يتحملون أكبر قسط من المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت في نطاق ولايتهما القضائية؛ وإحالة القضايا المتهم فيها أشخاص من ذوي المسؤولية على المستويات الدنيا والمتوسطة إلى هيئات قضائية وطنية وفقا لاستراتيجية الإنجاز التي أيدها مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)؛ وتعاون الدول الأعضاء، سواء في بذل الجهود لتحديد مكان

الأشخاص الذين وجه إليهم الاتهام وإلقاء القبض عليهم وإحالتهم على المحكمتين، أو حماية الشهود، أو استقبال الأشخاص الذين يقضون مدة عقوباتهم، أو تنظيم المقاضاة بشأن القضايا المحالة على الولايات القضائية الوطنية؛ والمساهمات السخية للدول الأعضاء والأطراف المانحة التي قدمت الدعم المالي لأنشطة المحكمتين في عناصرهما الأساسية، بل وفي العناصر التي يتم تمويلها بمساهمات طوعية باعتبارها برامج للتوعية. وفي ذلك الصدد، يشكل عمل المحكمتين نموذجا تاريخيا للتعاون متعدد الأطراف بغية إقامة العدالة الدولية وإنفاذ القانون الدولي.

وتعرب المجموعة الأفريقية عن بالغ تقديرها لجميع الدول الأعضاء التي تدعم أنشطة المحكمتين، وتحث الدول المعنية على تقديم كامل ما نتوخاه من دعم ومساعدة للمحكمتين من أجل إلقاء القبض على من تبقى من الفارين وتقديمهم إلى المحاكمة حتى يتسنى للمحكمتين الاضطلاع بولايتيهما وفقا لاستراتيجية الإنجاز لديهما.

وتناشد المجموعة الأفريقية الحكومات، التي تجري معها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حاليا مفاوضات بشأن إحالة القضايا على هيئاتها القضائية الوطنية، أن تتعاون بصورة نشطة مع المحكمة. وترحب المجموعة الأفريقية بما أبانت عنه اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من تفان في اقتراح قيامها برصد جميع القضايا المحالة على البلدان الأفريقية. وتحث المجموعة الأفريقية المجتمع الدولي على مساعدة البلدان الأفريقية التي توافق على استقبال الأشخاص الذين يقضون عقوباتهم فيها بغية تحسين مرافق السجون التابعة لها.

وتدل إجراءات المحكمتين الدوليتين على عزم المجتمع الدولي بصورة أكيدة على تعزيز سيادة القانون في المناطق المتضررة من الفظائع الجماعية. وترحب المجموعة الأفريقية بما يبذل من جهود عن طريق التدريب وتقديم المساعدة لتطوير ولايات قضائية محلية. وهي تكتسي أهمية بالغة في ما يتعلق بإرث المحكمتين من حيث اختصاصاتهما القضائية، وذلك الأمد لن يثري الممارسة القانونية في المناطق المعنية فحسب، بل سينطوي أيضا على قيمة كبيرة للممارسة القضائية الدولية برمتها.

كما ترحب المجموعة الأفريقية بما اتخذته المحكمتان من خطوات لإدارة محفوظاتهما بصورة فعالة، لا سيما المشروع الذي انطلق من أجل إعداد سجلي المحكمتين وتنظيمهما بغية الوفاء بشروط تتعلق بحفظهما إمكانية الوصول إليها في المستقبل.

وفي الختام، تشجع المجموعة الأفريقية المحكمتين الدوليتين على الحفاظ على ديناميكية أنشطتهما من أجل تحقيق العدالة للضحايا. فمن خلال ذلك وحده يمكنهما تحقيق طموحهما المحقة في اكتساب الصفة الشرعية إلى أقصى حد ممكن، وكذلك زيادة تعزيز المصالحة الوطنية والسلام الدائم في البلدان المعنية، وأيضا المساهمة في تعزيز سلطة القانون الإنساني الدولي باعتباره ركيزة رئيسية من ركائز الكرامة الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه المناقشة بشأن هذين البندين من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البندين ٧٤ و ٧٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.